فان كانت دون ذلك لا يتادى الواجب به وكذا اذا اسرق المذبوح لانه لا يدخل الدم في الغرامات والمعتبر فيه التمليك من المحتاج وذكر بعضهم في الدراية الاخرى يتادى الواجب باراقة الدم حتى اذا سرق المذبوح لا يلزمه شيء غيره كذا في النهاية ولو ذبح الحلال صيد المحرم وادى جزاه لا يحل له كله وليس على المحرم اذا كان هو القاتل الا حل المحرم شيء اي لتداخل جزاوه في جزاء الاحرام وجعلها واحدًا قال الفارسي في منسكه والمحرم في الحرم كهو في غيره لا يتضاعف الجزاء بسبب الحرم وفي فتاوى قاضيخان المحرم اذا قتل صيد الحرم في الحل يلزمه قيمتان وفي الاستحسان لا يلزمه الا ما يلزمه في صيد الحل ولا يجب عليه لاجل المحرم شيء ومن قتل صيدا بعض قوائمه اي الصيد في الحل وبعضها اي قوائمه في الحرم فعليه الجزاء اي من غير نظر الى الاقل والاكثر من القوائم في الحل والحرم كما اي كما يجب عليه الجزاء لو كان اي الصيد الذكا قتله مضطجعا فيه اي الحل وجزء منه اي الصيد اي جزء كان في الحرم لانه من صيد الحرم لانه لما لم يكن مستقرا على قوائمه كان بمنزلة شيء معلق وقد اجتمع فيه الحل والحرم فترجح جانبها احتياطا كما في البدائع انما يعتبر القوائم في الصيد اذا كان قائما عليها وجميعه ان كان مضطجعا انتهى وهو ظاهر كما قال في الغاية يقتضي ان الحل لا يثبت الا اذا كان جميعه في الحل حالة الاضطجاع وليس كذلك نفى المبسوط اذا كان جزء منه في الحرم حالة الرمي من صيد الحرم انتهى او كان اي الصيد على اغصان مدلية فيه اي الحرم واصله الشجرة في الحل حيث يجب عليه الجزاء ايضا لان المعتبر من الصيد مكان الاعضاء المتدلية لا اصل الشجر ولو كان اي الصيد قائما اي بجميع قوائمه فيه اي الحل ورأسه في الحرم فلا شيء عليه لان مدار القيام على القوائم فنفي الصيد يعتبر قوائمه كما في النوادر عن محمد ولو اخرج ظبية حاملا من الحرم فولدت اي الظبية خارجه ثم ما تا فعليه اي المخرج بكسر الراء قيمتها اي الظبية والولد جميعا لان الصيد بعد الاخراج من الحرم مستحق الامن حتى يجب عليه الرد الى ما منه وهو الحرم وهذه الصفة شرعية فتسري الى الولد كسائر الصفات الشرعية كالرق والحرية فيضمن الولد كالام فان قيل يشكل على هذا ولد المغصوب

فعليه قيمته غير معلم غير معلم الشرع حق اي كفارة لا ستوا العلم وغيره عند الله تعالى وعليه قيمته معلما بالغة ما بلغت لما لكه اي غرامة واما زيادة القيمة لحسن في الصيد كالحمام المطوقة والمصوتة والصيد الحسن المليح فمعتبره في حق الشرع ايضا ولو رمى سهما الى صيد فاصابه وانفذه اي جاوزه الى صيد اخر اي واصابه فقتلهما فعليه اي الرامي جزاوهما اي الصيدين وفي المسك الكبير للشيخ رحمه الله تعالى اعلم ان الجزاء يتعدد بتعدد المقتول الا اذا قصد بفعل احرامه والتحلل فانه قصد ذلك فقتل صيدا كثيرا مرارا فعليه لذلك كله دم واحد ولا يخرج من احرامه بذلك والله سبحانه اعلم وكذا لو اضطرب السهم فيه اي الصيد فوقع اي الصيد او السهم على بيض اي بيض صيد او فرخ فاتلفها اي اهلكها اي الثلاثة اي الصيد والبيض والفرخ ضمنها اي الثلاثة المذكورة ولو ركب اي المحرم دابة اوساقها اي سار بها او قادها اي سار من قدامها فاتلف صيدا بوطئها بسكون القاف وتحريكها اي حسها ورفسها او عضها اي بسنها او ذنبها اي بتحريكها او روثها او بولها بان وقع عليه وصار سببا للاتلاف ضمنه اي الصيد ولو انفلتت اي الدابة التي هو راكبها بنفسها اي من غير اختياره في جريها وسيرها فاتلفته اي الصيد لم يضمنه اي الصيد صيد الحرم اي حرم الكعبة المشرفة حرام مطلقا اي على المحرم والحلال الا ما استثناه الشارع اي بقوله خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم الحية والعقرب والفارة والكلب العقور والحداه رواه مسلم والنسائي وابن ماجة عن عائشة رضي الله عنها ورواه ابو داود عن ابي هريرة ولفظه خمس يقتلهن حلال في الحرم الحية والعقرب والحداه والفارة والكلب العقور او حلال فعليه جزاوه اي تجب عليه قيمته يتصدق بها على الفقراء لان الصيد استحق الامن بسبب الحرم ولا يجزيه الصوم لانه غرامة وليست بكفارة فاشبهت ضمان الاموال هذا اذا كان القاتل الحلال اما اذا كان المحرم فانه يتادى كفارته بالصوم لانه في حق المحرم لانتظهر حرمة الحرم فوجب عليه الكفارة وتتادى بالصوم وهل يجزيه الهدي فيه روايتان احدهما لا يتادى الواجب باراقة الدم الا بالتصدق باللحم بشرط ان يكون قيمته بعد الذبح مثل قيمة الصيد

Copyright © King Saud University